جرائم أصحاب الياقات البيضاء(١)

"WHITE COLLAR CRIMES"

الدكتور عبود السراج
استاذ القانون الجزائي المساعد
في جامعتي دمشق والكويت

مقدمـــة :

انتهت العديد من الدراسات ، التي امتدت زهاء قرن كامل من الزمن ، مدعومة باحصائيات جنائية مأخوذة من دول مختلفة ، وفي أزمنة متفرقة ، الى ندرة الجريمة في **الطبقة الاقتصادية الغنية** ، وتجمعها في **الطبقة الاقتصاديـــة الفقيرة** . ولقد نهجت هذه الدراسات طريقتين :

الاولى : وتقوم على تقصي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجرمين وأسرهم (مقدار الدخل ، البطالة ، المستوى الثقافي ، الروابط العائلية ، الاستقرار العاطفي ....) .

---

(١) « اصحاب الياقات البيضاء » ، اصطلاح استعمله للمرة الاولى ، سلون Sloan ، مدير مؤسسة جنرال موتورز General Motors ، في كتابه : « السيرة الذاتية ، أو قصة حياة العامل صاحب الياقة البيضاء » An Autobiography of a white collar worker للدلالة على الموظفين الاداريين . وبالمقابل فقد انتشر اصطلاح « أصحاب الياقات الزرقاء » ، للدلالة على العمال اليدويين . أما اصطلاح « جرائم اصحاب الياقات البيضاء » ، فأول مـــن استعمله هو العالم الاميركي ادوين سائر لاند Edwin H. Sutherland ، عام ١٩٣٩ ، في دراسته White Collar Criminality, American Sociological Review, 5:1-12, February, 1940.

الثانية : وتتضمن دراسة مناطق الجناح ، او مايسمى بـ « التوزيع البيئي للجانحين The ecological distribution of offenders » (المنطقة الجغرافية ، المدينة ، كثافة السكان ، الحي ، المسكن ....) (٢) .

ولقد لاحظ كالدويل Caldwell ، في دراسة شملت الاحداث الجانحين في ولاية ويسكنسن Wisconsin في الولايات المتحدة الاميركية ، ان ١ر٨٥ من آبائهم ، عمال غير مؤهلين مهنيا (٣) .

كما لاحظ وارنر Warner ولنت Lunt ، بأن نسبة الفقراء في مدينة يانكي ستي Yankee City ، هي ٥٧ ٪ من مجموع السكان ، في حين ان نسبة الموقوفين من الفقراء في دوائر الشرطة لاسباب جرمية ، خلال سبع سنوات ، تقارب ٩٠ ٪ من مجموع عدد الموقوفين (٤) . وفي دراسات على ٧٦١ حدثا جانحا في مدينة باسك ، بولاية نيوجرسي ، تبين منها ، ان المستوى المعاشي لاوليائهم منخفض جدا ، اذا ما قيس بالمستوى المعاشي لبقية سكان المدينة (٥) . وكشفت دراسات اخرى ، قام بها اوغبرن Ogburn (٦) في ٦٢ مدينة من مدن الولايات المتحدة الاميركية ، وشو Shaw وماكي Mckay (٧) في ٢١ مدينة اخرى ، عن وجود علاقة وطيدة بين الفقر والجريمة . وفي سيلان ، صنف

---

(١) E. H. Sutherland and D. R. Cressey, Principles of Criminology, Ed. 6, New York, J. B. Lippincott Company, 1960.

وارقام صفحات هذا المرجع ، تعود الى الترجمه الفرنسية :

Principes de criminologie, Ed. Cujas, Paris, 1966, 662P. (P 205).

M. G. Caldwell, The Economic Status of Families of Delinquent Boys in Wisconsin, American Journal of Sociology, 37:231-239, Sept. 1931.

W. L Warner and P. S. Lunt, The Social Life of a Modern Community, New Haven, Yale University Press, 1941, pp. 373 — 377.

W. C. Kvaraceus, Junvenile Delinquency and Social Class, Journal of Educational Sociology, 18:51—54, Sep. 1944.

W. F. Ogburn, Factors in the Variations of Crime Among Cities, Journal of the American Statistical Association, 30:12—34, Mars 1935.

C. R. Shaw and H. D. Mckay, Juvenil Delenquency and Urban Areas, Chicago, University of Chicago Press, 1942, p. 141 et seq.

عدد من الباحثين الاحداث الموضوعين تحت نظام المراقبة Probation ، بين عام ١٩٤٤ — ١٩٥٦ ، حسب وضع آبائهم الاقتصادي ، فوجدوا ان ٧٣ ٪ منهم من الفقراء (٨) . وفي الدانمرك ، اتضح لعدد من الباحثين ، أن ١٠ ٪ من المجرمين ينتمون الى الطبقة البورجوازية والطبقة المتوسطة ، بالرغم من ان هاتين الطبقتين تشكلان اكثر من ٢٧ ٪ من مجموع السكان (٩) . وفي السويد ، ارتفعت معدلات جريمة السرقة ، إبّانَ الحرب العالمية الاولى ، الى ٢٥٠ ٪ ، ثم عادت الى الانخفاض في عام ١٩٢٤ الى ٧٥ ٪ بالمقارنة مع معدلات جريمة السرقة ، لفترة ما قبل الحرب . كما انخفضت جرائم الاحداث الجانحين بعد الحرب ، الى ٧٥ ٪ عن معدلاتها اثناء فترة الحرب (١٠) .

وأمام هذه النتائج ، ونتائج اخرى مماثلة ، توصلت اليهـا مئات الدراسات العلمية ، التي تركزت على البحث عن العلاقة بين ظاهرتي **الفقر والجريمة** (١١)، اتجه الراي لدى علماء الاجرام الى اتخاذ الموقفين التاليين :

١ ــ **صياغة نظرية في السلوك الاجرامي** The theory of criminal behaviour تقوم على اساس ان الفقر ، وما يتبعه من امراض شخصية واجتماعية ، هو مولّد الجريمة الاول .

---

(٨) Department of Census and Statistics, Juvenile Probation in Ceylon, Ceylon, Government Press, 1957, p. 24.

(٩) E. H. Sutherland, Ibid, P. 207.

(١٠) S. Rengby, The Influence of the Latest World War in Sweden, in Select. Papers on Penal and Penitentiary Affairs, Bull. of the Internat. Penal and Penitent. Commiss., Vol. XV, Number 4—11, Nov. 1954.

(١١) راجع في هذا الصدد :

J. M. Boigey, Le pauperisme et la lutte contre la misère, Archives d'anthropologie criminelle, 1912, P. 321 à 341. Radzinowicz, The Influence of economic conditions on crime, Sociological review, 33:1—36, January—May, 1941. P. Cannat, La misère facteur criminogène, Révue pénitentiare, 1954, p. 312 à 323 D. Zabo, Crime et ville, éd. Cujas, Paris, 1960 W. H. Nagel, The Criminality in Oss, Annales Internationales de criminologie, 1963, p. 159 à 178. A. Mergen, Les incidences du dévelopment économique sur la criminalité, Annales internationales de criminologie, 1964, p. 41 à 55. G. Lambotte, Structures écoumiques et criminalité, Année socioloqique, Vol. 17, 1966, P. 89 à 132. L. Radzinowicz, Economic Pressures, in Crime and Justice, Vol. 1., New York, 1971, P. 420 et seq.

٢ ــ اسقاط **الطبقة الاجتماعية العليا** من الحساب ، استنادا الى ان نسبة جرائمها منخفضة جدا ، فلا تشكل غير حالة استثنائية ، اذا ما قيست بمجموع معدلات الجريمة ،وبالتالي فهي لاتكوّن ظاهرة اجتماعية قائمة بذاتها ،ولا تستحق الاخذ بعين الاعتبار ، عند صياغة نظرية السلوك الاجرامي .

ونحن نرى عدم صحة هذا الاتجاه ، لسبب وحيد ، هو : ان الدراسات التي تناولت مشكلة الفقر والجريمة ، اعتمدت ، في النتائج التي توصلت اليها ، على **الاحصائيات الرسمية** ، وهذه الاحصائيات لاتمثل الحقيقة . وسندنا في هذا الراي ، هو الوقائع التالية :

١ ــ يوجد ، في جميع بلدان العالم ، ثلاثة انواع من الاجرام : « الاجرام القانوني او القضائي » La criminalité legale ou judiciaire و« الاجرام الظاهر » La criminalité apparante ، و« الاجرام الحقيقي» La criminalité réelle (١٢) .

أ ــ **الاجرام القانوني أو القضائي** ، هو الذي يتكون من مجموع الجرائم التي تقضي فيها المحاكم الجزائية بالادانة . ويمكننا معرفة معدلات هذه الجرائم ، ودراسة اوضاع مرتكبيها ، من احصائيات وزارة العدل ، وملفات المحاكم ، وسجلات المؤسسات العقابية (السجون ، ومعاهد الاحداث الجانحين ، ودوائر الرقابة والملاحظة والرعاية ...) (١٣) . وهذا النوع من الاجرام ، هو الذي يشكل الخلفية لدراسات علماء الاجرام . فالمجرم هنا معروف ، وشخصيته محددة ، وبالتالي يمكن معرفة عمره ، وجنسه ، وجنسيته ، وموطنه ، ومستواه الاقتصادي والاجتماعي ...

ب ــ **الاجرام الظاهر** ، هو الذى يتكون من مجموع الافعال التي تصل الى

---

(١٢) راجع في هذا الصدد :

A. T. Turk, Criminality and legal order, Rand McNally and Co., Chicago, 1969. R. Qinney, The Social reality of Crime, Little Brown and Co., Boston, 1970. G. Stéfani, G. levasseur et R. Jambu-Merlin, Criminologie et science pénit. ntiare, 2e éd., Dalloz, Paris, 1970, n 51 à 55, PP. 51 à 57. p Bouzat et Jean. Pinatel, Traité de droit pénal et de criminologie, T. III, 3e éd, Dalloz, Paris, 1975, n 54 à 56, PP. 125 à 131.

(١٣) M. Le Claire, L'indice criminel de la France, R. S. C. 1957, P. 65 à 68. D. Zabo, La criminalité et son contrôle au Canada, Tendances d'évolution récentes, Rev. Internat. de criminologie et de police technique, 1965, P. 171 a 191.

علم دوائر الامن ، على اعتبار انها جرائم جزائية . وهذه الافعال ، لا تؤدي جميعها الى محاكمة مرتكبيها وادانتهم ، بل تنتهي الغالبية العظمى منها ، الى عدم اعتبار الفعل جرما جزائيا ، أو الى عدم امكانية مساءلة المتهم جزائيا ، لتخلف الركن المعنوي لديه ، أو لاستفادته من سبب تبرير ، أو مانع عقاب (١٤) . وهذه الحالات تقرر امـــا من النيابة العامـــة (حفظ الاوراق Classement sans suite) أو من قاضي التحقيق (قرار منع المحاكمة) ، أو من المحكمـــة (قرار براءة ، أو قرار عدم مسؤولية) (١٥) .

والاجرام الظاهر يلقى ايضا عناية علماء الاجرام ، فهم كثيرا ما يعتمدون في دراساتهم على سجلات رجال الامن واحصائياتهم . وان كان من غير الممكن ، الاعتماد على هذه السجلات والاحصائيات دائما ، للسبب الذي ذكرناه ، وهو ان الغالبية العظمى من الحالات التي تصل الى دوائر الامن ، لا تنتهي بالادانة .

ج ــ **الاجرام الحقيقي** ، وهو الذي يتكون من مجموع الجرائم التي تقع بصورة فعلية ، ولكنها تظل مجهولة ، أو تكتشف ويظل مرتكبوها مجهولين (١٦) . وذلك لقدرة الفاعل على اخفاء جريمته أو اخفاء علاقته بها ، أو على اثبات براءته اذا تم القبض عليه ، أو لوقوع الجريمة دون علم الضحية بها،او علمه بها وصمته تجنبا لاجراءات المحاكم الطويلة ، أو خشية الجاني ، أو مداراة للفضيحة (١٧) .

---

(١٤) Le Gunehec, Observations sur l'évolution de l'instruction préparatoire et du jugement répressif de 1960 à 1966, Actes du IXe Congrès français de criminologie, Mountpellier, 1968, P. 88 a 110.

(١٥) A. Davidovitch et R. Boudon, Les mécanismes sociaux des abandons de poursuites, Analyse expérimentale par simulation, in l'Année sociologique, 1964, P. 111 à 244.

(١٦) C. A. Hirsch, Les chiffrs cachés de la statistique criminelle, Rev. Internat. de criminologie et de police technique, 1956, P. 110 à 122. A. D. Bidermann and J. A. Reiss, On Exploring the "dark figure" of Crime, the Annals of the American Academy of Political and Social Science, 1967 (November), P. 1—15.

(١٧) المجرمين المجهولون هم أشد المجرمين خطرا ، لقدرتهم على اخفاء جرائمهم ، بما يتمتعون بـــه من ذكاء ومهارة . وكم من مرة قيل في هذا الصدد : ستظل مفاهيم علم الاجـــرام عن المجـــرم خاطئة ، الى حين التعرف على المجرم الماهر ، الى جانب المجرم الاخرق ، فالمجـــرمون الـــذيـــن يتيحون الفرصة للقبض عليهم هم اكثر المجرمين غباء . راجع :
G. Stéfani, G. Levasseur et jambu-Merlin, Ibid., n° 54, P 54 et n 115, P. 127.

ولقد بذلت جهود جادة ، للكشف عن الرقم الحقيقي، لعدد الجرائم المجهولة، او ما يسمونه بـ « الرقم الاسود » او «الرقم المظلم» Le — (Dark number chiffre noir) ، فتوصلوا الى نتائج كشفت عن الفارق الضخم بينه وبين الرقم القانوني والرقم الظاهر . واذا كان من غير الممكن الاعتماد على هذه النتائج ، اعتمادا كليا ، الا انه تبقى لها دلالتها واهميتها . ففي استفتاء قام به العالمان الامريكيان ولنستن Wallenstein وويل Wyle ، في ولاية نيويورك ، عام ١٩٤٧ استجوبوا فيه كتابة ١٠٢٠ رجلا و٦٧٨ امراة ، اخذوا مصادفة ، اقر ٩٩ ٪ منهم بارتكاب جريمة او اكثر من الجرائم الـ ٤٩ المنصوص عليها في قانون عقوبات ولاية نيويورك (١٨) . وفي دراسة اعدها الاستاذان لوفاسور Levasseur ودينيزارت Denizart شملت القضايا المحكوم بها امام محكمة دووى Douai الفرنسية ، انتهت الى ان اربعة اعشار مرتكبي الجرائم المحالة اليها ، ظلوا مجهولين (١٩) .

وتبين من دراسات متعددة تناولت جرائم رجال الاعمال والجرائم التجارية، وجود فارق ضخم بين الارقام التي تقدمها المحاكم ، والارقام الحقيقية ، بحيث يتعذر معها المقارنة (٢٠) .

---

(١٨) M. Gold, Undetect Delinquent Behaviour. The Journal of Research Crime and Delinquency, January 1966, P. 27 — 46..

(١٩) G. Stéfani, G. Levasseur et jambu-Merlin, Ibid., n 54—1, P. 55.

ونود ان نضيف هنا ، الى ان العالم ميير Meyer قد توصل من استقصاء قام به في المانيا ، الى ان ٩ من جرائم قتل الوليد ، لا يكتشف امرها (المرجع السابق ، رقم ٥٤ — ١، ص٥٥). ومن دراسات حول الاجهاض ، تبين ان $\frac{1}{500}$ الى $\frac{1}{1000}$ من حوادث الاجهاض تصل الى سمع العدالة . كما تبين وجود ما يقارب الـ ٣٢٢٠٠٠ حادثة اجهاض في فرنسا سنويا، بالرغم من ان معدل الحالات التي تحال الى المحكمة حوالى ٥٠٠ حالة سنويا . راجع :

Anne-Marie Dourlen-Rollier, La verite sur l'avortement, librairie Maloine, Paris, 1963, P. 71 et s. J. pinatel, Apérçu des aspects criminologiques de l'avortement, R. S. C. 1973, P. 741 à 748.

كما تبين للعالم الفرنسي Le Claire ، ان الجرائم الاخلاقية لاتصل الى دوائر الامن والمحاكم الا بصورة نادرة $\frac{1}{100}$

(٢٠) راجع في هذا الصدد :

A. Normandeau, les déviations en affaires et le crime en col blanc, Rev. internat. de criminologie et de police technique, 1965, P. 247 a 258. G. Kellens, Du crime à col blanc au délit de chevalier, Annales de la faculté de droit de liège, 1968, P. 61 à 124. Mireille Delmas-Marty, La criminalité d'affaires, R. S. C., 1974, P. 45 à 55. G. Kellens, Banqueroute et banqueroutiers, Dessart et Mardaga, Bruxelles, 1974.

٢ ــ ان عددا كبيرا من الجرائم المالية والاقتصادية والتجارية ، مثل التهرب من دفع الضرائب ، والتهريب الجمركي ، وخرق قواعد التجارة ، ومخالفة الاسعار الرسمية للمواد التموينية ... تحل مشكلتها بطريق المصالحة الادارية ، او تحال الى اللجان الادارية للفصل فيها ، أو تؤول الى نزع الطابع الجزائي عنها ، لتصبح مجرد تقصير مدني ، تنظر فيه المحاكم المدنية . وفي جميع هذه الحالات ، لا تدخل الجريمة في نطاق الاحصائيات الجنائية (٢١) .

٣ ــ ان احتمالات القبض على الفقراء ، ومحاكمتهم ، وادانتهم ، هي أكبر بكثير من احتمالات القبض على ابناء الطبقة البورجوازية ، ومحاكمتهم ، وادانتهم ، وذلك لاسباب متعددة ، نذكر منها ما يلي :

أ ــ ينظر رجال الشرطة الى الفقراء نظرة ريبة ، كلما وقعت جريمة في منطقتهم ، واليهم قبل اي فئة اخرى ، توجه اصابع الاتهام . والامر لا يختلف كثيرا أمام اجهزة النيابة والمحاكم . أما افراد الطبقة البورجوازية ، فيعاملون من قبل الجميع على أنهم مواطنون « محترمون » . فهذه المحكمة الفدرالية ، في الولايات المتحدة الاميركية ، تخاطب شركة أحجار في شيكاغو ، أحيلت اليها في عام ١٩٣٣ ، بتهمة الغش في قضايا العقارات ، فتقول : « ان رجال الاعمال هم رجال خبرة وتهذيب وثقافة وسمعة اجتماعية عالية » (٢٢) .

ب ــ ابناء الطبقة البورجوازية هم أكثر قدرة من الفقراء على اخفاء جرائمهم ، لما يتمتعون به من مهارة ، وسعة اطلاع ، وتجربة ، وامكانيات مادية ومعنوية كبيرة (٢٣) .

ج ــ الفقير يواجه أجهزة العدالة الجزائية لوحده ، والغني يواجهها مع محاميه ومعاونيه ، واذا تعلق الامر بشركة ، فمع جيش من المحامين والمستشارين

---

(٢١) راجـــع :

P. Bouzat et J. Pinatel, op. cit., n 15, p. 55. G. Stéfani, G. Levasseur et R. Jambu Merlin, op. cit., n 32, p. 36.

(٢٢) وردت هذه العبارات في كتاب ادوين سائر لاند :

E. H. Sutherland, White Collar Crime, Holt, Rinehart and Winston, Inc., New York, 1961, p. 222.

(٢٣) W. C. Reckless, The Crime Problem, second Ed., Appleton — Century — Crofts, Inc., New York, 1955, p. 26 — 42.

القانونيين (٢٤) .

وعلى هذا فان من الخطأ اسقاط الطبقة البورجوازية من الحساب ، عند صياغة نظرية السلوك الاجرامي . ان أفراد الطبقة الاقتصادية الفقيرة يرتكبون الجرائم ، وافراد الطبقة البورجوازية ايضا يرتكبون الجرائم . والموقف السلبي لعلم الاجرام من هذه الطبقة ، هو الذي يقود الى الخطأ في تفسير السلوك الاجرامي .

ولدراسة هذه المشكلة بصورة أكثر دقة ووضوحا ، فانه لا بد لنا من التفريق بين نوعين من الجرائم التي يرتكبها أفراد الطبقة البورجوازية :

النوع الاول : الجرائم الطبيعية (أو الجرائم العادية أو التقليدية) . وهي الجرائم الضارة بالمجتمع وبأفراده ماديا وخلقيا ، وتتنافى مع مشاعر العدالة والخير والفضيلة ، في المجتمعات كافة ، وتعاقب عليها جميع الشرائع (٢٥) ، كالجرائم الواقعة على أمن الدولة ، والادارة العامة ، والاشخاص ، والاموال ، والاخلاق ، والدين ، والاسرة ...

وهذه الجرائم نستبعدها من بحثنا ، لان ما يعنينا من جرائم الطبقة البورجوازية ، لا يتعلق بما يرتكبه افرادها من جرائم بصفتهم الشخصية ، كالقتل ، والضرب ، والحرق ، والاغتصاب والزنى ، ومخالفات انظمة المرور ...

النوع الثاني : الجرائم الاقتصادية والمالية والتجارية والمهنية ، التي يرتكبها افراد الطبقة البورجوازية في معرض ممارستهم لنشاطهم الاقتصادي .

ومثال هذه الجرائم : مخالفة قيود حرية التجارة ، الاضرار بالمنافسة التجارية الحرة ، التفرقة في اسعار البيع او الشراء ، خرق التنظيمات الاقتصادية زمن الحرب ، الاحتكار ، الرشوة ، التهرب من دفع الضرائب ، خرق قواعد التأمين ، المناورات المالية في السوق التجاري للتأثير على الاسعار ، تهرب رب العمل من التزاماته تجاه عماله ، خيانة الامانة ، اعلان المؤسسة الاقتصادية عن نفسها خلافا للحقيقة لخداع الجمهور ، الاعلانات الكاذبة ، الافلاس التجاري الاحتيالي ، الغش في كمية البضاعة أو في نوعها أو في وزنها ، تقليد العلامات

---

(٢٤) W. N. Seymour, Jr., Social and Ethical Considerations in Assessing White—Collar Crime, The American Criminal Law Review, 11:821, 1973. R. W. Ogren, The Ineffectiveness of the Criminal Sanction in Fraud and Corruption Cases:Losing the Battle Against White Collar Crime, The American Criminal Law Review, 11:959, 1973.

(٢٥) N. Morris and G. Hawkins, The Honest Politican's Guide to Crime Control, 255—261, 1970. F. Zimring, Perspectives on Deterrence, 1—2, 1971.

الفارقة للصناعة والتجارة ، تقليد الرسوم والنماذج الصناعية ، اغتصاب العنوان التجاري ، سرقة الملكية الادبية والفنية ، التلاعب في شهادات الاختراع (٢٦) .

وهذا النوع هو الذي نسميه « جرائم أصحاب الياقات البيضاء » . وهو الذى يكوّن موضوع بحثنا ، وسنتناوله في اربع نقاط :

ـ تعريف جرائم أصحاب الياقات البيضاء ،
ـ أهميتها ،
ـ كونها جرائم منظمة ،
ـ موضعها في نظرية السلوك الاجرامي .

أولا ـ تعريف جرائم اصحاب الياقات البيضاء :

يعرف **ادوين سائر لاند** Edwin H. Sutherland جرائم اصحاب الياقات البيضاء بانها :

« جرائم تقترف من شخص قابل للاحترام ، ذي منزلة اجتماعية عليا ، في معرض ممارستهنشاطه المهني » (٢٧) .

---

(٢٦) H. Edelhertz, The Nature, Impact and Prosecution of White Collar Crime, Washington, May, 1970, in B. J. George, Jr., White Collar Crimes:Defense and Prosecution, Practising Law Institute, New York city, 1971, p. 86—88.

(٢٧) وهذا هو نص تعريف سائر لاند الحرفي :

"White collar crime may be defined approximately as a crime committed by a person of respectability and high social status in the course of his occupation"

ولقد علق سائر لاند على هذا التعريف بقوله : « جرائم اصحاب » الياقات البيضاء هي مخالفات للقانون ترتكب منقبل اشخاص ينتمون الى الطبقة الاجتماعية ـ الاقتصادية العليا .

"White collar crimes are violations of law by persons in the uper socio-economic class".

راجـــع :

Edwin H. Sutherland, White Collar Criminality, American Sociological Review, 5:1—12, February, 1940.

كما ورد هذا التعريف في كتاب ادوين سائر لاند ، الذي كرسه بكامله لدراسة جرائم اصحاب الياقـــات البيضاء :

White Collar Crime, Holt, Winston, Inc., New York, 1961, P. 9.

ولقد نشر هذا الكتاب للمرة الاولى ، في عام ١٩٤٩ ، ثم أعيد طبعه في عام ١٩٦١ ، مع مقدمة للعالم الامريكي دونالد كريسي Donald R. Cressey

وهذا التعريف ،لايتفق عليه جميع انصار نظرية اصحاب الياقات البيضاء (٢٨). فقد اتجه قسم منهم ، الى الاخذ بالتعريف الـــذي وضعه **هربرت ادلهيرتـز** Herbert Edelhertz وهذا نصه :

« جرائم اصحاب الياقات البيضاء هي تصرفاتغير قانونية ، او سلسلة من التصرفات غير القانونية ، تقترف بوسائل غير مادية ، وبالخفاء او بالخداع، للحصول على مال او ملكية ، او لتجنب الوفاء بمال ، او خسارة مال اوملكية، او لادارة عمل ، او للحصول على منفعة شخصية » (٢٩) .

وبصرف النظر عن التفصيلات التي جاءت في تعريف ادلهيرتز ، فـــان التعريفين يختلفان في نقطتين جوهريتين هما :

١ ــ الفاعل في نظر ساثر لاند ، لابد ان يكون شخصا قابلا للاحترام ، ومن افراد الطبقة الاجتماعية والاقتصادية العليا . أما اذا كان من طبقة غير هـــذه الطبقة ، فلا يمكن ان تعد افعاله غير القانونية ، ومن جرائم اصحاب الياقـــات البيضاء (٣٠) . أما ادلهيرتز ، فيهمل الفاعل اهمالا مطلقا ، ويوجه كامل اهتمامه للفعل . انه يذكر عددا كبيرا من المخـــالفات لقواعـــد التجارة ، والمصـــارف ، والضرائب ، والتنظيم الاقتصادي ، ويعتبرها من جرائم اصحاب الياقاتالبيضاء، بصرف النظر عن شخص مرتكبها ، او طبقته الاجتماعية والاقتصادية (٣١).

٢ ــ يرى ساثر لاند ، ان الفعل لا يدخل في عداد جرائم اصحاب الياقات البيضاء ، الا اذا ارتكبه احد افراد الطبقة الاجتماعية والاقتصادية العليا ، اثناء ممارسته عمله المهني ، اي بكلمة اخرى ، ان يكون الفعل مرتبطا بعمل الفاعل المهني ، ارتباطا تاما . اما اذا اقدم الجاني على ارتكاب الفعل بصفتهالشخصية، فلا يعد فعله من جرائم اصحاب الياقات البيضاء .

---

٢٨ ــ راجع الدراسة التي قام بها جلبرت جيز وهربرت ادلهيرتز :
G. Geis and H. Edelhertz, Criminal Law and Consumer Fraud: A Sociological View, The American Criminal Law Review, 11:989, 1973.

(٢٩) Herbert Edelhertz, The Nature, Impact and Prosecution of White Collar Crime, op. cit., p. 16.

(٣٠) E. H. Sutherland, White Collar Crime, op. cit., P. 9.

(٣١) H. Edelhertz, op. cit., p. 16 and 86 — 88.

أما ادلهيرتز ، فلا يعلق كبير اهمية على مهنة الفاعل ، فهو يمكن ان يكون من اية مهنة كانت ، وان يرتكب فعله في معرض ممارسته لمهنته ، او خارجها، بصفته المهنية او بصفته الشخصية . وهذه نتيجة طبيعية لتركيز ادلهيرتز على جوهر الفعل ، واهمال الفاعل اهمالا تاما .

وعلى أي حال ، فاننا نرى ضيق كلا التعريفين ، للاسباب التالية :

١ ــ ان ربط ساثر لاند جرائم اصحاب الياقات البيضاء بالطبقة الاجتماعية والاقتصادية العليا ، يضع عالم الاجرام ورجل القانون امام عقبة تعريف هذه الطبقة ، وتحديد الاشخاص الذين ينتمون اليها . وساثر لاند نفسه ، لم يعرف الطبقة الاجتماعية والاقتصادية العليا ، ولم يعطنا فكرة واضحة عنها ، كل ما قاله ان اصحاب الياقات البيضاء ، هم في الاعم الاغلب من مديري الشركات The directors والموظفين الاداريين الكبار فيها The executives وهو هنا ، لم يحل الا جزءاً من المشكلة ، لان الكثير من مديري الشركات الصغيرة، وموظفيها الاداريين ، لايمكن تصنيفهم من افراد الطبقة العليا ، حسب تقديره ، فهو يصر ، في مواضع متعددة من نظريته ، على ان اصحاب الياقات البيضاء ، هم قبل كل شيء ، اشخاص قابلون للاحترام ، وذوو منزلة اجتماعية عليا (٣٢) .

٢ ــ كثيرا ما تمتد المسؤولية الجزائية للاشخاص المعنوية ، الى العاملين فيها من الاشخاص الطبيعيين ، سواء كانوا من المديرين ، او الموظفين الكبار ، او الموظفين الصغار . والفصل بين الموظفين الى اصحاب ياقات بيضاء ، والى من لا يحوزون على هذه الصفة ، يخلق صعوبات جمة ، في عدد من المسائل التي يواجهها القانون الجزائي : كتطبيق قواعد المسؤولية الجزائية ، والعقوبة،وتدابير الاحتراز ، واجراءات الملاحقة ، والتحقيق ، والمحاكمة (٣٣) .

---

٣ ــ ان تنحية شخصية الفاعل جانبا ، من قبل ادلهيرتز ، والاهتمام بالفعل فقط ، يقوض نظرية اصحاب الياقات البيضاء ، التي ابدعها ادوين ساثر لاند ، من اساسها . فجوهر نظرية ساثر لاند ، هو اصلاح نظرية السلوك الاجرامي The theory of criminal behaviour (التي تبنى قواعدها على ارتباط الجريمة بالطبقة الاقتصادية الفقيرة) ، باضافة جانب اساسي اليها ، لم يتنبه اليه العلماء

(٣٢) E. H. Sutherland, The white collar criminal, Encyclopedia of criminology, p. 511—515, New York, Philosophical Library, 1949.

(٣٣) R. G. Caldwell, A Reexamination of the Concept of White Collar Crime, Federal Probation 22:30-36, March 1958.

عندما قاموا بصياغتها ، وهو جرائم الطبقة الاقتصادية والاجتماعية العليا ، هذا الجانب الذي لا تشير اليه الاحصائيات الجنائية الرسمية ، رغم وجوده الفعلي (٣٤) . ان موقف سائر لاند ، هو موقف عالم اجرام ، يهمه الفاعل قبل الفعل ، في بحثه عن تفسير صحيح للسلوك الاجرامي ، اما موقف ادلهيرتز ، فهو موقف رجل قانون ، يهمه الفعل قبل الفاعل ، لقمعه من جهة ، وفرض احترام القانون وهيبته من جهة اخرى .

٤ ــ لا شك في صحة وجهة نظر ادلهيرتز ، من ناحية توجيه الاهتمام الى نوع معين من الجرائم التجارية والمالية والاقتصادية والمهنية ، وخصّها بقواعد استثنائية ، في العقوبة والملاحقة والتحقيق والمحاكمة ، للتمكن من حصرها وقمعها ومكافحتها . الا ان خطأه يجيء من استعارته اصطلاح « اصحاب الياقات البيضاء » . والباسه لهذا النوع من الجرائم . فهو اذا كان قد اهمل شخص الفاعل ، وتمسك بالفعل فقط ، فماذا يهم اذن ان يكون الفاعل من اصحاب الياقات البيضاء أو من « اصحاب الياقات الزرقاء » ، أو من غير هذين الصنفين من الاشخاص . لقد فات ادلهيرتز ، اتجاه التشريعات في ايامنا الحاضرة ، الى خلق نوع جديد من الافعال المحظورة ، لتغطية الثغرة التي اراد هو تغطيتها في القانون الاميركي ، وهو مايسمى بـ « **الجرائم الاقتصادية** » (٣٥) . ولقد توسعت بعض التشريعات في مفهوم هذه الجرائم ، حتى شملت اكثر الجرائم التي سماها ادلهيرتز « جرائم اصحاب الياقات البيضاء » ، كتشريع المانيا الغربية ، والتشريع الفرنسي ، والسويسري ، والهولندي ، وتشريعات الدول الاشتراكية كافة (٣٦) . وحتى التشريع الاميركي ، بدأ يسير في السنوات الاخيرة في هذا الاتجاه (٣٧) .

---

(٣٤) F. A. Allen, Criminal Justice, Legal Values and the Rehabilitative Idea, Journal of Criminal Law 50:226—232, September—October 1959.

(٣٥) B. Egan, Criminal Economic Law and Consumer Protection, 1967, Journal of Business Law, England, 1967, p. 26—31.

(٣٦) راجع عبد الرؤوف مهدى : المسؤولية الجنائية عن الجرائم الاقتصادية في القانون المقارن ، رسالة دكتوراه مقدمة الى جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٦٣ ــ ١٠٧ .

(٣٧) راجع في هذا الموضوع :

S. H. Kadish, Some observations on the Use of criminal sanctions in Enforcing Economic Regulations, The University of Chicago Law Review, 30:423, 1963. Ball and Freiedman, The use of criminal sanctions in the Enforcement of Economic legislation : A Sociological view, 17 Stan. L. Rev. 197, 1965. B. Egan, Criminal Economic law and consumer protection, 1967, J. Bus. L. 26.

واخيرا ، فاننا نرى رفض نظرية اصحاب الياقات البيضاء القائمة على **الفعل** ، وقبول نظرية ادوين ساثر لاند ، المبنية في جوهرها على شخص **الفاعل** ، مع ضرورة التوسع في مفهوم الفاعل ، بحيث يصبح تعريف جرائم اصحاب الياقات البيضاء كما يلي :

« جرائم اصحاب الياقات البيضاء ، هي مخالفات لنصوص جزائية ، ذات طابع اقتصادي او مالي او تجاري او مهني ، يرتكبها اشخاص ذوو مكانة اجتماعية ، في معرض ممارستهم لنشاطهم المهني » .

وتعريفنا هذا ، يتضمن الصفات التالية :

١ ــ الفاعل في نظرية جرائم اصحاب الياقات البيضاء هو شخص ذو مكانة اجتماعية . وهذا هو المنطلق الاساسي لهذه النظرية : الكشف عن فئة من الناس، تستفيد من وضعها الاجتماعي ، لتتخذ منه ستارا تغطي به غشها للجمهور ، واحتيالها عليه ، وسلب امواله (٣٨) .

٢ ــ لا يشترط أن يكون الجاني من الطبقة الاجتماعية والاقتصادية العليا . ولقد دفعتنا الى اهمال هذا الشرط اعتبارات ثلاثة :

أ ــ صعوبة ايجاد مفهوم واضح ومحدد للطبقة الاجتماعية والاقتصادية العليا. وحتى لو وجدنا هذا المفهوم من الناحية النظرية ، فسوف يتعذر على عالم الاجرام ورجل القانون ، تطبيقه عمليا ، وتحديد انتماءات المجرمين الطبقية ، بصورة واضحة ودقيقة (٣٩) .

ب ــ أن الكثير من العاملين في المجالات الاقتصادية ، وينتمون الى طبقة البورجوازية الصغيرة ، لا يقلون خطورة على الجمهور ، من افراد الطبقة الاجتماعية العليا ، ومن الخطأ اهمال سلوكهم الاجرامي ، وعدم الاهتمام بهم ، على نفس المستوى من الاهتمام ، الذي يلقاه السلوك الاجرامي لافراد هذه الطبقة (٤٠) . .

---

(٣٨) J. Spencer, white collar crime, in T. Grygier, H. Jones and J. Spencer, eds., Criminology in Transition, London, Tavistock, 1964, P. 233—266.

(٣٩) G. E. Levens, 101 White Collar Criminals, New Society (Great Britain) (78) :6—8, March 26, 1964.

(٤٠) R. Nader, Business crime, in Hot war on the consumer, D. Sanford ed., 1969, p. 138, 140.

جـ ــ افرزت الدول النامية ، في ايامنا الحاضرة ، والعديد من الدول الراسمالية التي توسعت في تطبيق نظام التوجيه الاقتصادي ، طبقة اجتماعيـــة واقتصادية جديدة ، تنتمي في اصولهـــا الى طبقة البروليتاريـــا ، او الطبقـــة البورجوازية الصغيرة ، بدأت تحل محل الطبقة البورجوازية الكبرى ، في السيطرة على السوق التجاري ، والقدرة على التحكم في اقتصاديات البلاد ، وفي امتلاك الوسائـــل الكافية ، لتغطية تملصها من القواعد القانونية والخروج عليها . ان اهمـــال هذه الطبقة الجديدة ، والتمسك بالطبقة البورجوازية العليا ، رغم ضعفها في هـــذه البلدان في السنوات الاخيرة ، يجعلنا نقع في نفس الفراغ ، الذي حاول ساثر لاند ملئه لاصلاح نظرية السلوك الاجرامي .

٣ ــ جرائم اصحاب الياقات البيضاء ، هي جرائم ذات طابـــع اقتصـــادي او مالي او تجاري او مهني . وهذا يعني استبعاد الجرائم التي يرتكبها هؤلاء ، ولا تحمل هذا الطابع ، كالقتل او الضرب ، او الحرق ، او الزنى، او اهمـــال واجبات الاسرة ... (٤١) .

٤ ــ لا تعد الجريمة من جرائم اصحاب الياقات البيضاء ، الا اذا ارتكبهـــا الجاني فيمعرض ممارسته لنشاطه المهنـــي (٤٢) . وهذا يعني استبعـــاد الجرائم التي يرتكبها بصفته الشخصية ، حتى لو كانت ذات طابع اقتصـــادي او مالي او تجاري . كالتهرب من دفع الضرائب على ممتلكات شخصية ، او تقديم رشوة للحصول على مال او منفعة شخصية ، او خيانة الامانة في عقـــد شخصي ، او السرقة ، او النصب ....

ثانيا ــ اهمية جرائم اصحاب الياقات البيضاء :

للكشف عن اهمية جرائم اصحاب الياقات البيضاء ، سوف نتناولها في نقاط ثلاث : انتشارها ، وتكلفتها المادية ، وارتباط خطورتها بالتطور الحضاري .

١ ــ انتشارها :

بالرغم من ان الاحصائيات الجنائية لا تكشف ، كما ذكرنا قبل قليل ، عـــن

---

(٤١) E. R. Quinney, The study of white collar crime:Toward a Reorientation in Theory and Research, Journal of Criminal Law, 55:208—14, June 1964.

(٤٢) D. J. Newman, white collar crime, law and contemporary problems, 23: 735—53, Autumn 1958.

جرائم أصحاب الياقات البيضاء ، فان كثيرا من الادلة والمشاهدات تثبت انتشار هذا النوع من الجرائم (٤٣) . فهذا ادوين ساثر لاند ، عرّاب نظرية جرائم اصحاب الياقات البيضاء ، يورد في كتابه : White Collar Crime (٤٤) ، عددا كبيرا من الامثلة ، مأخوذة من تحقيقات ودراسات قام بها هو وتلامذته ،امتدت عدة سنوات ، لمعرفة حجم هذه الجرائم ، في الولايات المتحدة الاميركية ، نقتطف منها الامثلة التالية :

ـ نُقِلَ عن أحد رؤساء شركات السكك الحديدية المشهورين ، السيد ستكني A. B. Stickney قوله لستين رئيسا من رؤساء السكك الحديدية ، في اجتماع لهم ، عقد في بيت مورغان J. P. Morgan في عام ١٨٩٥ : انني احترمكم يا سادة ، كأفراد ، ولكن كرؤساء سكك حديدية ، فانا لا اثق بكم بالنسبة لساعتي وانا اضعها أمامكم بعيدة عن مرمى نظري (٤٥) .

ـ اراد الاقتصادي جيمس بيك James M. Beck ، أن يعطى صورة عن تصرفات رجال الاعمال في الفترة الواقعة بين ١٩٠٥ ـ ١٩١٧ ، فقال : سيكون من الصعب على ديوجين Diogenes ان يعثر في شارع المال Wall Street على رجل واحد يتصرف بأمانة (٤٦) .

ـ عندما الغيت عقود النقل البريدي ، في عام ١٩٢٠ ، بسبب كسبها غير المشروع ، علق ويل روجرز Will Rogers على هذه الحادثة بقوله : آمل أن لا يوقفوا كل مشروع في القمة ، يتبين لهم أن تصرفاته غير قانونية . ولقد اضاف المر ديفز Elmer Davis على هذا التعليق قوله : اذا ارادوا ايقاف كل مشروع في القمة ، لتصرفاته غير المشروعة ، فهم سيوقفون هذه المشاريع جميعا (٤٧) . ولنأخذ الان أمثلة محسوسة ، ومبنية على تحقيقات رسمية :

---

(٤٣) H. M. Shulman, Cultural Aspects of Criminal Responsibility, Journal of Criminal Law, 43:323—27, September—October 1952. H. E. Barnes and N. K. Teeters, New Horizons in Criminology, ed. 3, Englwood Cliffs, N. J., Prentice-Hall, 1959. M. G. Yeager, The Gangster as White Collar Criminal:Organized Crime and Stolen Securities, Issues in Criminology, 8:1—49, Spring, 1973.

(٤٤) E. H. Sutherland, White Collar Crime, op. cit., p. 10—13, 17—28, 234-256.

(٤٥) E. H. Sutherland, Ibid., P. 10

(٤٦) E. H. Sutherland, Ibid.

(٤٧) E. H. Sutherland, Ibid., p. 11.

ـ قامت لجنة التجارة الاتحادية The Federal Trade Commission في عام ١٩٢٠ ، بتحقيقات حول الرشوة التجارية ، فتبين لها أن الرشوة منتشرة في اغلب المؤسسات الاقتصادية القائمة في ذلك الحين (٤٨) .

ـ تقدم مراقب الخزينة في عام ١٩٠٨ ، بتقرير الى الحكومة قال فيه : انه من خلال مراقبة للمصارف ، قام بها لمدة ٣ أشهر ، تبين له أن ٧٥٪ من هذه المصارف خرقت القوانين المصرفية (٤٩) .

ـ قام عدد من الباحثين باستجوابات ، استعملوا فيها مكشاف الكذب Lie-detector وحصلوا فيها على بعض الاعترافات ، فتبين لهم أن ٢٠٪ من موظفي المصارف ، اختلسوا اموالا من هذه المصارف بطرق مختلفة ، وان ٧٥٪ من موظفي المخازن التجارية ، اختلسوا اموالا او بضائع من هذه المخازن (٥٠) .

ـ احدث محققون في مجلة ريدرزدايجست Readers Digest في عام ١٩٤١ ، عيبا بسيطا في سيارة ، لا يتكلف تصليحه اكثر من ٢٥ سنتا ، وأخذوها الى عدد من مراكز تصليح السيارات ، فتبين لهم أن ٧٥٪ من هذه المراكز ، صورت العيب ، والعمل اللازم لاصلاحه ، خلافا للحقيقة ، وطلبوا اجرا يتراوح بين ٤ ـ ٢٥ دولارا . ولقد حصل المحققون في الاعوام ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ ، على نفس النتيجة ، في تحقيقات اجروها ، على أعمال تصليح الساعات والآلات الكاتبة واجهزة الراديو (٥١) .

ـ ومن القضايا التي اكتشفت حديثا ، واحيلت الى القضاء الاميركي ، قضية ملخصها : ان شركة لاصلاح وترميم المنازل ، في مقاطعة كولومبيا ، حصلت ، في عام ١٩٦٩ ، على مبلغ ٢٥٠.٠٠٠ دولار ، من ٧٠ مواطنا ، خلال ستة اشهر ، لاصلاح منازلهم وتحسينها ، ثم بدأت بالمماطلة والتسويف ، الى حين اكتشفت

---

(٤٨) E. H. Sutherland, Ibid.

(٤٩) E. H. Sutherland, Ibid.

(٥٠) F. P. McEvoy, The Lie Detector Goes into Business, Readers Digest, February, 1941, P. 69.

(٥١) R. W. Ogren, The Ineffectiveness of the criminal Sanction in Fraud and Corruption Cases:Losing the Battle Against White-Collar crime, The American Criminal Law Review, 11:959—970, 1973.

السلطات المختصة احتيال الشركة وخداعها لزبائنها . ولقد تبين ان اكثر الضحايا كانوا من اصحاب الدخول المتدنية ، والامكانيات المادية الضعيفة ،حيث وجد بينهم عدد من النساء الضريرات ، ومن الاميين ، والمصابين بعاهات عقلية. وبعض هؤلاء فقد بيته ، الموضوع تحت الرهن العقاري ، بعد الحجز عليه ، لتوقفه عن دفع الاقساط المطلوبة منه ، وبعضهم الاخر وقع في ضائقة اقتصادية كبيرة . وحينما طلب من مدير الشركة ، الذي ادين وحكم بالسجن ٥ سنوات ، ان يعوض على ضحاياه بصورة شخصية ، لانه كان قد هرب امواله وتعذر الحجز عليها ، لم يقابل هذا الطلب الا بالضحك والاستهزاء (٥٢) .

ـ لامار هيل Lamar B. Hill مدير ورئيس البنك الوطني الاول لمدينة كارترزفيل ، في ولاية جيورجيا ، يلقى عليه القبض في عام ١٩٧٢ ، ويدان باختلاس ٤٧٣/٣٥ر٦١١ر٤ دولارا خلال العشرين سنة التي تولى فيها ادارة البنك ، ويحكم عليه بالسجن ١٠ سنوات . وحينما سأله أحد الصحفيين : كيف استمرت عمليات الاختلاس مدة ٢٠ سنة ، دون اكتشافها الا في السنة الاخيرة ، أجاب : « كم من السهل ان يختلس مسؤول كبير دون انكشاف امره » (٥٣) .

ـ وفي عام ١٩٧٣ ، ادين اكثر من ٢٠ شخصا ، من المسؤولين في شركة تأمين تدعى : Trans — Continental Casualty Insurance Co. of Nassau بجريمة الحصول على ملايين الدولارات ، كأقساط تأمين ، بطرق غير مشروعة (٥٤) .

ـ منذ بداية الستينات ، واجهزة الامن ، ولجان التحقيق في الولايات المتحدة الاميركية ، تبدي اهتماما زائدا ، بسرقة السندات المالية وضياعها . ولقد تنبهت الصحافة ، في مرات متعددة الى خطورة الوضع ، ودعت الجمهور الى مزيد من اليقظة والحذر . ففي عام ١٩٦٧ ، اعلنت ادارة شرطة مدينة نيويورك عن اختلاس أو ضياع ٨ر٥ ملايين دولار من شركات التأمين . وكان هذا المبلغ يتزايد سنويا ، حتى وصل عام ١٩٧٠ الى ٤٠ مليون دولار ، وفي عام ١٩٧٣ ، الى ١٠٠

---

(٥٢) United States V. Shulman, Crim. N 147—68 (D.D.C., March 21, 1969), aff'd per curiam N 23, 009 (D.C. cir. 1969).

(٥٣) R. W. Ogren, op. cit., p. 959 et 971.

(٥٤) M. G. Yeager, The Gangster as White Collar Criminal : Organized Crime and Stolen Securities, Issues in criminology, Vol. 8, N 1, p. 49, Spring, 1973.

مليون دولار (٥٥) ولقد استشرى الفساد في هذه الشركات ، الى الحد الذى دفع موري غروس Murray Gross مساعد النائب العام في مانهاتن (بنيويورك) ، الى القول امام لجنة التحقيقات العليا الدائمة للكونجرس الامريكي Senate Permanent Subcommittee on Investigations التي حققت في الامر : « اننا نواجه موقفا غريبا ، فالجميع يسرقون ، بمن فيهم السعاة ، والكتبة ، وحتى جهاز المراقبين » (٥٦) .

٢ ــ تكلفتها المادية :

قام عدد من الباحثين بدراسات ، في الولايات المتحدة الامريكية ، غايتها حساب تكلفة جرائم أصحاب الياقات البيضاء (٥٧) ، فتوصلوا الى نتائج لها اهميتها ودلالتها ، نذكر منها ما يلي :

ــ استولى موظف كبير في مؤسسة تمتلك عددا من المخازن الغذائية ، على ٦٠٠ر٠٠٠ دولار في سنة واحدة . وهذا المبلغ كان يعادل ٦ اضعاف ما خسرته هذه المخازن ، من ٥٠٠ حادثة سرقة وسطو واستيلاء بالقوة ، تعرضت لها في نفس السنة (٥٨) .

ــ خسرت ست شركات تأمين ، في عام ١٩٣٨ ، مبلغ ١٣٠ر٠٠٠ دولار ، من اعمال السرقة والسطو التي تعرضت لها . وقد كشف التحقيق ، عن ان ايفار كروجر Ivar Krueger احد كبار المسؤولين في الشركات الست ، قد اختلس منها ، في العام نفسه ، مبلغ ٢٥٠ر٠٠٠ دولار . اي مايعادل ٢٠٠٠ ضعف المبلغ الاول (٥٩) .

---

(٥٥) M. G. Yeager, Ibid, p. 49 et seq.

(٥٦) M. G. Yeager, Ibid., p. 50.

(٥٧) See, e.g., The President's Commission on Law Enforcement and Administration of Justice, The Challenge of Crime in a Free Society, Task Force Report:Crime and Its Impact-An Assessment 102—115 (1967) — See also: R. T. Galvin, The cost of crime (Traditional, Organized and White Collar), Michigan Economic Record (Michigan State University, Bureau of Business and Economic Research) 7:1—2, November 1965.

(٥٨) E. H. Sutherland, White Collar Crime, op-cit., p. 12.

(٥٩) Ibid., p. 13.

ـ كشفت لجان تحقيق ، في عام ١٩٣١ ، عن اربع حوادث خيانة امانة ، وقعت في شركات صناعية وتجارية ، في الولايات المتحدة الاميركية ، بلغ مجموع المبالغ المستولى عليها في هذه الحوادث الاربع ، ٩ ملايين دولار (٦٠) .

ـ قدرت لجنة قامت بالتحقيق في أعمال أحد الاحتكارات ، خلال الاعوام ١٩٢٩ ـ ١٩٣٥ ، أن حملة اسهم هذا الاحتكار ، قد خسروا ٥٨٠ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار ، من جراء تصرفات وتنازلات (بمقابل طبعا لمصلحتهم الشخصية) ، قام بها المسؤولون عن الاحتكار ، في تلك الفترة (٦١) .

ـ منح الموثق العام في ولاية شيكاغو ، سنة ١٩٣٠ ، حصانة للمخازن التجارية ، التي تبيع هدايا عيد الميلاد ، بعدم تفتيشها ومراقبتها ، لمدة سنتين، فنجم عن ذلك خسارة المستهلك ، ما يقارب ٥٤ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار خلال السنتين (٦٢) .

ـ قامت اللجنة القومية للجريمة The National Crime Commission في عام ١٩٦٧ ، بتحقيقات واسعة في الولايات المتحدة الاميركية ، حول كلفة الجريمة ، فتبين لها أن التكاليف الاقتصادية لجرائم العنف كافة ، تتضاءل الى حد بعيد ، اذا ما قيست بجرائم أصحاب الياقات البيضاء (٦٣) .

ـ جاء في تقرير لجنة رئيس الجمهورية لتنفيذ القانون وادارة العدالة The President's Commission on Law Enforcement and Administration of Justice الذي وضع عام ١٩٦٧ ، على اثر دراسات استمرت عدة سنوات ، شملت كل انواع الجرائم ، ومنها جرائم أصحاب الياقات البيضاء ، ان خسارة خزانة الدولة من التهرب من دفع الضرائب Tax evasion ، تتراوح بين ٢٥ و ٤٠ بليون دولار سنويا ، وان خسارة الدولة والشركات والمساهمين ، من أعمال الغش في السندات المالية Securities fraud تتراوح بين ٥٠٠ مليون الى

---

(٦٠) Ibid.

(٦١) Ibid.

(٦٢) Ibid.

(٦٣) The National Crime Commission, Cogressional Record, February 6, 1967 : H. 986.

بليون دولار سنويا (٦٤) .

٣ ــ ارتباط خطورتها بالتطور الحضاري :

لم تكن جرائم أصحاب الياقات البيضاء معروفة ، قبل القرن الحالي ، الا في نطاق ضيق . وهي لم تنتشر الا مــع التطور الحضاري ، والتقــدم في مجالات الصناعة والتجارة والاعمال المصرفية . اننا لا نريد ان نسبغ على الماضي صفة مثالية . كل ما نريد قوله ، هو أن الحضارة هي التي هيأت البيئة الصالحة لنمو هذا النوع من الجرائم .

كانت أعمال البيع والشراء ، في الماضي ، تتم في مخازن تجارية تدار من قبل مالكيها . وكان هــؤلاء يعيشون ضمن الجماعات التي يقدمون اليها السلــع والحاجيات ، ولهم صلات شخصية ، وروابط وثيقة بالمستهلكين . كان البائع معروفا ، في الغالب ، من قبل زبائنه ، وكان عليه ان يواجههم في كل حين . أما اليوم ، فالمستهلك يشتري حاجاته من مخازن مرتبطة بسلسلة من المؤسسات الاقتصادية ، يفقد فيها البائع والمشتري هويتهما على حد سواء . بل ان الكثير من الاعمال التجارية ، ينفذها المستهلك ، استنادا لبطاقات اعتمــاد Credit cards يحصل عليها من المصارف او المتاجر ، وتقوم مقام النقد بصورة مؤقتة (٦٥) .

ان الصفقات التجارية بجميع انواعها ، لم تعد قائمة ، في ايامنا الحاضرة ، على قرارات فردية ، بل صارت تعتمد على خطط مبرمجة ، تتحكم بها اجهــزة الكترونية . لقد اتاح التطور التقني لانتشار الحاسب الالكتروني (الكومبيوتــر Computer) ، في أغلب المؤسســــات الاقتصادية ، وصارت هذه المؤسسات تعتمد عليه في اتخاذ القرارات . بكل ما يتعلق بأعمالها : صفقات البيع والشراء، اصدار الشيكات واوامر الدفع ، تحديد كميات الانتاج ، والاسعار ... ولا احد يشك في ان الحاسب الالكتروني جهاز معقد كل التعقيد ، وقلائل هم الذيــن يتقنون ادارته . ونتيجة لذلك فقد ظهرت صعوبات جمة في فرض رقابة عليه ،

---

(٦٤) The president's Commission on Law Enforcement and Administration of Justice, op. cit., (1967), p. 102 et seq.

(٦٥) H. Edelhertz, op. cit., p. 5/18.

أو اجراء تحقيق يمكن ان يكشف عن الاعيب التي تتم تحت ستاره (٦٦) .

ان انتشار الصناعة الهائل ، وتوسع الاستثمارات ، ونمو المشاريع الاقتصادية وتنوعها وكثرتها ، دفع الى توجيه الانتاج الصناعي نحو خلق الحاجات ، وعدم الاكتفاء بارضاء الحاجات الاساسية والضرورية للفرد . لقد تجاوز اقتصاد اليوم مرحلة مواجهة الحاجات التي يفكر بها المستهلك ، وانتقل الى استهلاك السلع التي اعدها المنتج بصورة مسبقة . ولقد ساعدت وسائل الدعاية الحديثة ، وبصورة خاصة التلفزيون ، على اقناع الناس بها ، ودفعهم الى اقتنائها . وهذا الوضع هو الذي أوحى لرجال المال ، بخلق اقتصاد الاعتماد Credit economy ، الذي يتمكن المستهلك بموجبه ، من أن يشتري كل ما يريده بالتقسيط ، أو بواسطة بطاقات اعتماد Credit cards . واذا ما ربطنا رغبة المستهلك بالحصول على اشياء جميلة ومثيرة ، او متفقة مع مركزه الاجتماعي ، مع الامكانية المتاحة أمامه لشراء هذه الاشياء ، دون دفع ثمنها نقدا ، أدركنا امكانية استغلاله ، وتوريطه بشراء بضائع وخدمات ، قد لا يحتاج اليها مطلقا ، وقد يهملها في اليوم التالي لشرائها ، وادركنا في الوقت نفسه فرص الغش والخداع التي يمكن للمنتج ان يمارسها حياله (٦٧) .

ثالثا ــ جرائم أصحاب الياقات البيضاء هي جرائم منظمة :

ان المقارنة بين جرائم أصحاب الياقات البيضاء والجرائم المنظمة ، تكشف لنا مدى العلاقة بين هذين النوعين من الجرائم (٦٨) . فجرائم أصحاب الياقات

---

(٦٦) See, e.g. R. Quinney, Crime Control in Capitalist Society: A Critical Philosophy of Legal Order, Issues in Criminology, Vol. 8, N 1, p. 75, Spring, 1973. R. S. Denisoff and D. Mcquarie, Crime Control in Capitalist Society: A Reply to Quinney, Issues in Criminology, Vol. 10, N 1, p. 109, Spring, 1975.

(٦٧) G. Geis and H. Edelhertz, Criminal Law and Consumer Fraud: A Sociological View, op. cit., p. 989 et seq.

(٦٨) راجع اعمال مؤتمر الامم المتحدة الخامس ، حول الوقاية من الجريمة ، ومعاملة المذنبين ، المنعقد في جنيف ــ سويسرا ، من ١ ــ ١٢ سبتمبر ١٩٧٥ ، والتقرير المقدم من فراغوسو عن الجرائم المنظمة ، وجرائم اصحاب الياقات البيضاء ،والرشوة :

Changes in Formes and Dimensions of Criminality — Transnational and National : Crime as Business at the National and Transnational Levels : Organized Crime, White Collar Crime and Corruption, p. 2—5 (The Working paper, p. 7—15).

البيضاء ، كالجرائم المنظمة ، هي جرائم مقصودة ، تحدث بصورة مطردة ، بعيدا عن رقابة الشعب والحكومة والاجهزة القضائية (٦٩) ، وترتكب من قبل اشخاص أو شركات منظمة ، لها قواعدها وانظمتها الخاصة بها ، وتعمل بسرية تامة ، خلال مدة طويلة من الزمن ،بغية الحصول علىاكبر قدر من السيطرة الاقتصادية، والربح المادى (٧٠) . وسنسوق على صحة فرضيتنا الادلة التالية :

ـ انتشار ظاهرة العَوْد بين الشركات التي ترتكب جرائم الدعاية الكاذبة ، او الغش ، أو الحصول على ارباح غير مشروعة ، أو مخالفة قواعد المنافسة التجارية ، أو غيرها من جرائم اصحاب الياقات البيضاء . وقد تبين ان ١ر٩٧ من الشركات التي حكم عليها ، فيالولايات المتحدة الاميركية ، بعقوبات جزائية ، عادت الى ارتكاب الجريمة مرة ثانية (٧١) .

ـ اكدت العديد من لجان التحقيق ، ان جميع المؤسسات الاقتصادية تخرق القوانين . وهذا ما يدعو المسؤولين في الشركات ، الى عدم فهم سبب احالتهم الى التحقيق أو القضاء أو اللجان الادارية لمحاكمتهم . وهم يقولون دائما : « اننا لا نفهم سبب محاكمتنا ، وجميع الشركات تفعل ما فعلناه » (٧٢) .

ـ توظف جميع الشركات خبراء في القانون ، وفي العلاقات العامة ، وفي الاعلانات . ومن بين وظائف هؤلاء الخبراء ، التأثير على الادارة ، وعلى اصدار القوانين والانظمة والقرارات ، وفي نفس الوقت ، اقتراح الخطط اللازمة لتملص الشركات من المسؤولية ، وتهربها من تطبيق القانون ، والدفاع عنها ، اذا اقتضى الامر ، أمام القضاء . وقد دلت التحقيقات ، على أن الكثير من رجال الاعمال والشركات ، الذين تمس سمعتهم بسبب محاكمات قضائية ، أو فضائح مالية ، يدفعون ملايين الدولارات الى المتخصصين بالعلاقات العامة ، لاعداد حملة دعائية ، تكسب الشركة سمعة طيبة ، وتزيل عنها ما علق بها من شوائب (٧٣) .

---

(٦٩) R. W. Ogren, op. cit., p. 959 et seq.

(٧٠) See, Report on Organized Crime, Pennsylvania Crime Commission, July 1970.

(٧١) E. H. Sutherland, White Collar Crime, op. cit., p. 218.

(٧٢) M. G. Yeager, op. cit., p. 49 et seq.

(٧٣) R. W. Ogreen, op. cit., p. 959 et seq.

ـ الشركات مولعة بتنظيم نشاطاتها الاقتصادية ، وبالتنسيق بين بعضها البعض . وكثيرا ما تقود هذه العلاقات الى تكوين الاحتكارات ، تحت ستار دعم الشركات الضعيفة وتبادل الخبرات والمنافع . وقد كشفت الاحداث ، واصبح هذا معروفا للجميع ، عن تدخل الشركات الكبرى والاحتكارات في شؤون الدولة ، وفي مراقبة التشريعات ، واختيار الاداريين واعضاء المجالس . وكل هذا يتم ضمن خطط منظمة ، وبرامج دقيقة ، واعمال مدروسة .

ـ ان المعروف عن رجال الاعمال انهم يزدرون القانون والحكومة ، وينظرون الى موظفي الدولة كبيروقراطيين ، ويسمون الاشخاص الذين يحققون في قضايا الشركات « متطفلين » snoopers . انهم ينزعجون كثيرا من القوانين المقيدة لهم . وهم يعتبرونها جرائم ترتكب بحقهم ، لان القوانين تعرقل اعمالهم، وهي تفسد في نظرهم النشاط الاقتصادي .

ـ يظهر رجال الاعمال دائما بمظهر الخاضع للقانون ، وهدفهم من ذلك هو محافظتهم على مكانتهم في المجتمع ، وكسب ثقة الجمهور . والجمهور غالبا ما يصدقهم . لان اعمالهم محاطة دائما بمنتهى السرية ، ومعقدة ، ومنتشرة في الزمان والمكان . فالمستهلك الذي يدفع سعرا مرتفعا لسلعة ، قد يحتاج الى عشر سنوات ، ليعرف ان السعر الذي يدفعه ، هو اكبر بكثير من تكاليف الانتاج ، وقد لايعرف ذلك ابدا (٧٤) . ثم انه من النادر مايكتشف الجمهور ، او حتى السلطة المختصة ، وجود الاحتكارات . فالفروع الملحقة بالشركات تخفي ارتباطها بهذه الشركات . والجمعيات التعاونية التي تشتريها شركة غذائية كبرى ، تظل تقدم نفسها على انها تعاونية ، ومستقلة ، وتحارب الاحتكارات . وبالمقابل ، فان كثيرا من الشركات تضيف اليها فروعا وهمية ، اذا كان هذا لا يمس قوانين تحريم الاحتكارات ، لتحقيق اهداف غير مشروعة : كاخفاء صفقات تجارية تتطلب ضريبة دخل عالية ، او زيادة عدد الجهات التي توزع عليها الارباح ، او التحايل على قانون منع شركة واحدة ، من امتلاك مقدار محدد من اسهم الشركات ذات النفع العام . وفضلا عن ذلك ، فان الكثير من الشركات الملحقة بشركات كبرى ، تسجل نفسها على انها شركة مستقلة ، لاستخدامها ، حين الحاجة ، في اغراض مختلفة . فإبّانَ الحرب العالمية الثانية ، فرضت الحكومات سقفا لسعر عدد من السلع التجارية . فما كان من الشركات التي

---

(٧٤) Ibid., p. 967.

تنتج هذه السلع ، الا ان عملت على انتاج السلع نفسها ، من خلال الشـــركات الملحقة بها (في الواقع) ، المستقلة عنها (في الظاهر) ، تحت اسم تجاري اخر، تمكنت تحت ستاره من فرض الاسعار التي تريدها ، دون ان تضع نفسها تحت طائلة العقوبة القانونية (٧٥) .

رابعا ــ موضـــع جرائم أصحـــاب الياقـــات البيضاء في نظريـــة السلوك الاجرامـــي :

يذهب بعض علماء الاجرام ، الى اخراج جرائم اصحاب الياقات البيضاء ، من نطاق نظرية السلوك الاجرامي The Theory of criminal behaviour للاسباب الخمسة التالية :

١ ــ لا يمكن ان تقارن جرائم اصحاب الياقات البيضاء ، بجرائم السرقـــة والنصب والتزييف والتزوير ، وغيرها من الجرائم الخطرة التي يستحق فاعلوها تسمية « مجرم » بالمعنى الكامل للكلمة .

٢ ــ ليست المحاكم القضائية هي صاحبة الاختصاص دائما في محاكمة اصحاب الياقات البيضاء ، بل كثيرا ما يحاكم هؤلاء امام لجان ادارية .

٣ ــ تقتصر عقوبة بعض جرائم اصحاب الياقات البيضاء على الغرامـــة ، واحيانا تكتفي المحكمة بأحـــد تدابير الاحتراز . وحتى في حـــالات وجود عقوبـــة الحبس ، فهي لا تزيد مدتها في اغلب الجرائم عن السنة .

٤ ــ قلما يتفاعل الجمهور مع جرائم اصحاب الياقـــات البيضاء ، خلافا لمـــا هو عليه الحال في الجرائم الواقعة على الاشخاص او الاموال او الاخلاق .

٥ ــ يعتقد اصحاب الياقات البيضاء بأنهم مواطنون « محترمون » ، وحتـــى بعد الحكم عليهم بعقوبة جزائية ، ودخولهم السجن ، فهم لا يعتقدون بأنهـــم مجرمون ، لان نشاطاتهم غير المشروعة لا تستحق ، في نظرهم ، ان تسمىجرائم

---

(٧٥) E. Sutherland, White Collar Crime, op. cit., p. 226.

بالمعنى المتعارف عليه للكلمة (٧٦) .

وفي نظرنا ، أن هذه الاسباب لا تستند الى اسس ثابتة ، للاعتبارات التالية :

١ ــ الجريمة هي نشاط (ايجابي أو سلبي) يحرمه القانون ، ويعاقب عليه بعقوبة جزائية (٧٧) . ونتيجة لهذا ، فان المجرم هو الذي يرتكب جريمة بمعناها القانوني (٧٨) ، أما خطورة الفعل الذي يقدم عليه ، فلا يدخل في تحديد جرميته (٧٩) ، وان كان يدخل عادة في عملية تصنيف الجريمة والمجرمين . فعالم الاجرام يمكن ان يصنف المجرمين الى مجرمين خطرين ، ومجرمين اقل خطورة . ولكن هذا التصنيف لاينفي عن مرتكب الجريمة صفة المجرم ، مهما كان نوع جريمته أو قلة خطورتها .

٢ ــ لا يشترط ، لكي يتدخل عالم الاجرام ، أن يصدر قرار حكم بالادانة عن محكمة جزائية . المهم في الامر هو وقوع الفعل الجرمي في مكان وزمان معينين (٨٠) . فهنالك حالات عديدة تقع فيها الجريمة ، دون انتهاء القضية بحكم ادانة جزائي : كصدور الحكم عن لجنة ادارية ، أو ارتكاب الجريمة من مجنون ، أو من صغير غير مميز ، أو استفادة الفاعل من عفو عام ، أو عدم معرفة شخص الجاني ، وتقييد القضية ضد مجهول .

٣ ــ لا تسلخ العقوبة الخفيفة عن الفعل صفته الجرمية . فكثيرا ما كشفت الجرائم البسيطة عن انحرافات خطيرة ، اهتم علماء الاجرام بدراستها ،وتفسير

---

(٧٦) P. W. Tappan, Who is the Criminal ?, American Sociological Review, 12:96—102, February, 1947. R. G. Caldwell, A Reexamination of the Concept of White Collar Crime, Federal Probation, 22:30—36, March, 1958.

(٧٧) G. Stéfani et G. Levasseur, Droit Pénal Général, Dalloz, 1964, N 79—80, p. 85—86.

(٧٨) See, J. Hall, General Principles of Criminal Law, ed. 2, Indianapolis, 1960, pp. 55, 58, 61—62, 135—136, 138—139, 317.

(٧٩) G. Stéfani et G. Levasseur, op. cit., N 98, p. 99.

(٨٠) F. E. Hartung, White Collar Crime :Its Significance for Theory and Practice, Federal Probation, 17:31—36, June, 1953.

اسبابها ، ومعالجتهـا ، وللمدارس النفسيـة خاصة ، باع طويلة في هـذا الميـدان (٨١) .

٤ ــ اذا كان الجمهور لا يتفاعل مع جرائم اصحاب الياقات البيضاء ، فذلـك مرده لعدة اسباب :

أ ــ فالجمهور يجهل خطورة هذه الجرائم ، لان عددا منها ، يحتاج الى قدر معين من الثقافة والمعرفة ، لادراك طبيعتها ، بل حتى لمعرفة ان القانون يعاقب عليها ، كخرق قوانين مكافحة الاحتكارات ، والغش ، والاعـلانات الكاذبة ، وحماية براءات الاختراع ، وحماية العمال والمستخدمين ضد تعسف اربـاب العمل .

ب ــ لا تمس جرائم أصحاب الياقات البيضاء الجمهور ، بصورة مباشرة ، وبنفس الطريقة التي تمسه بها جرائم الدم ، والجرائم الواقعة على الامـوال والاخلاق والاسرة والدين .

ج ــ لاتتعرض وسائل الاعلام لجرائم اصحاب الياقات البيضاء ، الا بصورة نادرة . فأغلب هذه الجرائم لا تشكل خبرا مثيرا ، ووسائـل الاعـلام نفسها خاضعة ، في الدول الراسمالية ، لسيطرة رجال الاعمال ، ورقابتهم . وهـم قادرون على منع أي خبر يسيء الى سمعتهم .

٥ ــ صحيح أن رجال الاعمال الذين يخرقون القوانـين الاقتصاديـة ، لا يعتقدون بأنهم مجرمون ، حتى بعد احالتهم الى المحاكم ، والحكم عليهم بعقوبة جزائية . ولكن هذا الاعتقاد الخاطىء لا يخرجهم من صف المجرمين . انه ليس من الضروري في نطاق علم الاجـرام ، لتفسير السلوك الاجرامي ، أن يعـرف المجرم عن نفسه بأنه مجرم . واذا كنا نوافق على أن هذه المعرفة هامة ، في مسألة علاج المجرم واصلاحه ، فان هذه الاهمية تتضاءل كثيرا ، عندما يتعلـق الامر بالبحث عن السببية . ان الكثير من المسجونين يقولون حين استجوابهـم من قبل الاختصاصيين الاجتماعيين : ارتكبنا الجريمة ، ولكننا لسنا مجرمين . فهم يقارنون نشاطاتهم غير المشروعة ببعض النشاطات الاجرامية (كالقتل والسرقة

---

(٨١) راجع في هذا الموضوع .

J. Pinatel, Le Concept de personnalité Criminelle, R.S.C. 1952, p. 129 a 138.

والاغتصاب) ، فتتضاءل جرائمهم أمام أعينهم ، أو انهم يرون بأن ما يفعلونه يفعله غيرهم ، من نفس المهنة او الفئة او الطبقة ، ولا مدعاة للخجل ، أو الشعور بالعار . ولكن رغم هذا الاعتقاد ، فالمسجونون ، من حيث المبدا ، مجرمون ، وان كانت درجة خطورتهم تختلف من حالة الى أخرى ، بالمقارنة مع المجرم النموذج Ideal type of criminal (٨٢) . وهم عامة يشكلون تسلسلا هرميا يقف في قمته القتلة واللصوص ، وربما يقف في اسفله أصحاب الياقات البيضاء .

وعلى اي حال ، فاذا كان رجال الاعمال لا يعتقدون بأنهم مجرمون ، فهم على علم بأنهم يخرقون القانون ، وهذا وجه آخر لعبارة « مجرم » ، له نفس المعنى. يتحدث أصحاب الياقات البيضاء في مجالسهم الخاصة عن خرقهم القوانين بفخر ، وينظرون الى القوانين المقيدة لنشاطاتهم باحتقار . ان الشعور بالعار من جراء مخالفة القانون لا يوجد الا عند رجال الاعمال المبتدئين ، الذين لم يستوعبوا بعد ، اخلاقية الطبقة التي ينتمون اليها .

خاتمة

لقد انتشرت جرائم أصحاب الياقات البيضاء ، مع الثورة الصناعية ، وازدادت انتشارا مع تقدم الآلة ، وتعقيد الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . ورغم هذا الانتشار ، فقد ظلت ردحا من الزمن ، غائبة عن الاذهان ، الى أن كشف عنها ، العالم الامريكي ادوين سائر لاند Edwin H. Sutherland ، في عام ١٩٣٩ (٨٣) . ومن يومها وعدد كبير من علماء الجريمة والقانون (٨٤) ، يشارك في وضع نظرية لجرائم أصحاب الياقات البيضاء ، وتحديد مضامينها الفلسفية ، والقيام بمحاولات جادة لتطبيقها على الواقع العملي .

---

(٨٢) E. H. Sutherland, White Collar Crime, op. cit., p. 223.

(٨٣) طرح ادوين سائر لاند ، نظريته للمرة الاولى ، في عام ١٩٣٩ ، من خلال محاضرة القاها في « الجمعية الاجتماعية الامريكية » The American Sociological Society . ولقد نشرت هذه المحاضرة ، في مجلة الجمعية ، في عدد فبراير ١٩٤٠ ، ثم اعيد طبعها ، ثلاث مرات ،في مجلات أخرى : ١٩٤٠ ، ١٩٥٠ ، ١٩٦٤ .

(٨٤) اوردنا في نهاية بحثنا ، أهم الدراسات التي تناولت جرائم اصحاب الياقات البيضاء ، فيمكن ان يريد التوسع في هذا البحث العودة اليها .

ونحن ، من طرحنا لهذه النظرية ، اردنا تحقيق اهداف ثلاثة :

١ ــ أن ننقل الى القارىء العربي ، صورة واضحة عنها ، كاشفين ، في ذات الوقت ، عن اهميتها ، بأدلة مستقاة من مهدها ، الولايات المتحدة الاميركية .

٢ ــ اقتراح تعديل لها ، بحيث تصبح مفيدة في تفسير السلوك الاجرامي ، وملائمة في تطوير بعض التشريعات العقابية وتعديلها .

٣ ــ البحث عن تطبيقاتها ، في الدول النامية ، والدول العربية علـــى وجه الخصوص .

ولقد وقفنا ، في بحثنا هذا ، عند الهدفين الاول والثـــاني ، وتركنا الهدف الثالث الى جزء آخر من دراستنا ، نعد القارىء به في وقت غير بعيد .

مراجع البحث الرئيسية

Aubert, Vilhelm, White Collar Crime and Social Structure, American Journal of Sociology, 58:263—71, November 1952.

Bonger, William A., Criminality and Economic Conditions, Little-Brown and Co., Boston, 1916.

Bouzat (P) et Pinatel (J.), Traite de Droit Penal et de Criminologie, T. 3, 3e éd., Dalloz, Paris, 1975.

Caldwell, Robert G., A Reexamination of the Concept of White Collar Crime, Federal Robation, 22:30—36, March 1958.

Delmas-Marty, Mireille, La Criminalité d'Affaires, R.S.C., 1974, P. 45 à 55.

Edelhertz, Herbert, The Nature, Impact and Prosecution of White Collar Crime, Washington, May, 1970, in **B. J. George, Jr.,** White Collar Crimes,: Defens and Prosecution, Practising Law Institute, New York city, 1971, P. 12—90.

Geis, Gilbert, Toward a Delineation of White Collar Offenses, Sociological Inquiry, 32:160—71, Spring 1962.

Geis, Gilbert and Edelhertz Herbert, Criminal Law and Consumer Fraud:A Sociological View, The American Criminal Law Review, 11:989—1010.

Hartung, Frank E., White Collar Crime :Its Significance for Theory and Practice, Federal Probation, 17:31—36, June 1953.

Hewitt, William H., Combating the White Collar Criminal, Law and Order, 11:14—16, February 1963.

Kellens G., Du Crime à Col Blanc au Délit de Chevalier, Annales de la Faculte de Droit de Liège, 1968, P. 61 à 124.

Banqueroute et Banqueroutieres, Dessart et Mardaga, Bruxelles, 1974.

Larguier, Jean, Droit Pénal des Affaires, Collection U, Paris, 1975, 415 p.

La Fave, Wayne R. and Scott, Austin W. Jr., Criminal Law, Handbook, West

Publishing Co., U.S.A., 1972, 763 P.
Levens, G. E., 101 White Collar Criminals, New Society (Great Britain) (78): 6—8 March 26, 1964.
Nader, R., Business Crime, in Hot War on the Consumer, D. Sanford ed., 1969, P. 138—140.
Newman, Donald J., White Collar Crime, Law and Contemporary Problems, 23:735—53, Autumn 1958.
Normandeau, A., Les Déviations en Affaires et le Crime en Col Blanc, Revue Internationale de Criminologie et de Police Technique, 1965, P. 247 à 258.
Ogreen, Robert W., The Ineffectiveness of the Criminal Sanction in Fraud and Corruption Cases:Losing the Battle Against White Collar Crime, The American Criminal Law Review, 11:959—988, 1973.
Patin (Maurice), Caujolle (Paul), Aydalot (Maurice) et Robert (Jean-M.), Droit Pénal Général et Législation Pénale Appliquée aux Affaires, P.U.F., Paris, 1969, 378, P.
Quinney, Earl R., The Study of White Collar Crime :Toward a Reorientation in Theory and Research, Journal of Criminal Law, 55:208—14, June 1964.
Radzinowicz, Leon, Economic Pressures, in Crime and Justice, Vol, 1., New York, 1971, P. 420—442.
Reckless, Walter c., The Crime Probleme, Ed. 2, New York, Appleton — Century — Crofts, 1961.
Seymour, Whitney N., Jr., Social and Ethical Considerations in Assessing White Collar Crime, The American Criminal Law Review, 11:821—834.
Sherwin, Robert, White Collar Crime, Convertional Crime and Merton's Deviant Behaviour Theory, Wisconsin Sociologist, 2:7—10, Spring 1963.
Stéfani (G.), Levasseur (G.) et Jambu-Merlin (R.), Criminologie et Science Pénitentiaire, 2e éd., Dalloz, Paris, 1970.
Sutherland, Edwin H., White Collar Criminality, American Sociological Review 5:1—12, February 1940.
Crime and Business, Annals of American Academy of Political and Social Science, 217:112—18, September 1941.
Is "White Collar Crime" Crime ? American Sociological Review, 10:132—39, April 1945.
The White Collar Criminal, Encyclopedia of Criminology, P. 511—15, New York, Philosophical Library, 1949.
The Sutherland Papers; edited by Albert Cohen and others, 330 P. (Social Science Series n 15), Bloomington, Indiana University Press, 1956. White Collar Crime, P. 44—96.
Principles of Criminology, ed. 6, Philadelphia, Lippincott, 1960.
Principes de Criminologie, Ed. Cujas, Paris, 1966.
White Collar Crime, Holt, Renehart and Winston, New York, 1961.
Tyler, Harold R., Jr., Steinberg, Harris B., and Kostelanetz, Boris, The Defense of the White Collar Accused:A Symposium, American Criminal Law Quarterly, 3:124—45, Spring 1965.
Yeager, Matthew G., The Gangster as White Collar Criminal:Organized Crime and Stolen Securities, Issues in Criminology, 8:1, 49—73, Spring 1973.